مدحت باشا في سورية (1878 ـ 1880)*

بطرس أبو منّة

1 ـ الحكم العثماني لمقاطعة سورية في أواخر سبعينات القرن التاسع عشر

كانت سبعينات القرن التاسع عشر سنوات صعبة للغاية على الإمبراطورية العثمانية بشكل عام. حصلت تغييرات حكومية عديدة. كما وقعت أزمات مالية، وقامت ثورات في البلقان وحروب مفجعة مع الروس. وقد تركت هذه الأزمات آثارها على مقاطعة سورية، التي عانت بالإضافة إلى ذلك من الجفاف، والتجنيد الإجباري الكثيف للمساهمة في الحرب، ومن حكومة سيئة.

ومهّد هذا الوضع الطريق لبروز العديد من التظلمات المكبوتة. وكانت هذه التظلمات موجّهة ضد الحكم المركزي المباشر الذي فرضته التنظيمات؛ وضد تراجع نسبة مشاركة السكان المحليين في حكومة المقاطعة والركود الاقتصادي للمناطق الداخلية.

والأكثر من ذلك هو نهوض ليس فقط مجموعة صغيرة من خريجي الكلية البروتستانتية السورية، كما يدعي البعض، الذين نظّموا أنفسهم في أواخر السبعينات لتحقيق أهداف سياسية، ولكن من الواضح أنه قد نهضت أيضاً مجموعة واسعة من المسلمين وغير المسلمين ضمت بين صفوفها بعض وجهاء الداخل أيضاً.

---

* مداخلة قدّمت للمؤتمر الدولي لبلاد الشام في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، 18 ـ 22 تموز 1995. جامعة أرلانغن، ألمانيا الاتحادية.

منذ البداية يظهر واضحاً أنه كان هناك اتجاه من قبل الباب العالي، منذ السبعينات، لإضعاف وتخفيض حصة السوريين في الإدارة المدنية والقضائية للبلاد، وطال التخفيض المراكز الرسمية الدنيا كذلك. وأرسل العديد من الموظفين الرسميين من اسطنبول ليحلوا محل السوريين. وتمّ الاستبدال «بالنواب» (القضاة المحليين للمحاكم الشرعية) آخرين من أصول تركية، وكانت «النيابة» واحدةً من المراكز الأساسية المفتوحة للعلماء المحليين. بالأساس، كل النواب كانوا من السوريين وكان قاضي دمشق فقط يرسل من اسطنبول. وفي الأربعينات تمّ عزل نائب بيروت ومن ثم أصبح نائبها تركياً، وفي أواخر السبعينات أكثر من نصف الدساكر السورية، وخاصة في المناطق الساحلية كان نوابها من أصول تركية.

وقد أدّت سياسة الحكومة المركزية التي تكثفت في هذه السنوات الصعبة إلى استياء السوريين لأنهم شعروا أنها لم تكن متساوقة مع الأحكام السابقة والمصالح المحلية، وقد نُظر إلى هؤلاء الرسميين، وكان هذا طبيعياً، على أنهم غرباء ينافسون أبناء المنطقة الرسميين على الأعمال التي كان بإمكان الأخيرين القيام بها، والتي اعتبروها أيضاً امتيازاً خاصاً بهم. وإضافةً إلى ذلك، كان هؤلاء الرسميون بشكل عام يجهلون العادات المحلية والعديد منهم لم يكن يعرف لغة الشعب. والأسوأ من ذلك، وكما ساد الاعتقاد، أنهم كانوا ميالين إلى الفساد بدرجة أوسع مما كان عليه حال الموظفين المحليين. وفي تعليقها على هذه الحالة، أشارت مجلة «ثمرات الفنون» إلى الحماقة في إرسالهم، وخاصة مجموعات المراتب المتدنية والذين كانوا يحتاجون إلى استئجار بيوت وتكاليف أخرى لأنهم غرباء. كانت مصاريفهم تتجاوز مرتباتهم مما دفعهم إلى استغلال سلطاتهم. في السابق، أضاف محرر الثمرات، كانت المراكز المتدنية الأجر تعطى للمحليين؛ وعبر عن أمله بأن تدرس هذه المسألة جيداً «حتى لا يقال بأن العرب يُحرمون حتى من المراكز الصغيرة».

إلاّ أن هذا لم يكن الخطأ الإداري الوحيد الذي ارتكبه الباب العالي في سوريا. ففي سنتي 1877 ـ 1878، وهما سنتان صعبتان من الحرب التي أدت

إلى مأساة كبيرة، فشل الباب العالي في إرسال حكام أكفياء ونزيهين لمثل هذه المقاطعة الحساسة والهامة. ففي بداية عام 1877 أرسل مدحت باشا الذي كان حينها صدراً أعظم، ضياء «Ziya» باشا، وهو واحد من قياديي تركيا الفتاة، حاكماً عاماً.

ضياء الذي كان شاعراً وكاتباً، كان يفتقر، كما يبدو، للمهارة الإدارية. والأشهر الأربعة التي قضاها في دمشق لم تكن مرضية أبداً. والأكثر من ذلك أن تصرفه، ربما لم يكن، فوق الشبهات، ورأى القنصل البريطاني العام أن «استمرار وجوده يشكل خطراً كبيراً على السلام المدني والأمن العام» وطالب باستدعائه معتبراً ذلك «ضرورة مطلقة من أجل استمرار النظام في سورية». وبعد ذلك بقليل تمّ نقل ضياء إلى ولاية أضنة.

بعد ضياء، حكمت المقاطعة من قبل قائد الجيش الخامس لمدة عشرة أشهر. وكما كان متوقعاً، كان هذا الحاكم يجهل كل القضايا المتعلقة بالإدارة المدنية، وتراجعت أحوال المقاطعة خلال فترة حكمه.

وتبعه في منصبه جودت باشا، المؤرخ والفقيه المشهور. ومجدداً كان اختياره سيئاً، لأنه وخلال الأشهر التسعة من حكمه (آذار ـ تشرين الثاني 1878) تطور كل شيء إلى أسوأ. كانت سنة صعبة، ترافقت مع تزايد التجنيد الإجباري، وارتفاع الضرائب والأسعار. واحتاجت هذه الظروف إلى إداري ماهر، ونزيه ومخلص. ولكن، وعلى الرغم من أن جودت كانت له تجربة واسعة في إدارة المقاطعات، إلا أنه لم يظهر في دمشق المقدرة الكافية على معالجة الوضع أو النزاهة المطلوبة للابتعاد عن المغريات.

وبعد وصوله إلى دمشق بأسبوع واحد واجهته مظاهرة نسائية تحتج على نوعية الخبز السيئة وأسعاره المرتفعة. لقد «هاجموا السرايا. . . [وأمطروا] السلطان وحكومته بلعنات قاسية للمساوئ التي نزلت بهم مؤخراً». التظاهرات النسائية ضد الحكومة وفي دمشق بالذات كانت شبه مستحيلة حتى بعد عقودٍ وعقود. وحقيقة أنها حدثت حينها يجعل منها قضية ذات اهتمام جدي من قبل

أي حاكم. وعلق أحد المراقبين على ذلك بقوله، «الشعب من أجل الخبز كان في أكثر الأحيان نذيراً بحركات سياسية هامة».

وإذا كانت هناك حركة كهذه، فإن جودت بالتأكيد لم يكن الرجل القادر على معالجتها حتى ولو طلب منه ذلك، ولا يبدو أنه نجح لأنه، وكما يبدو، قد أصبح ألعوبة في أيدي زمرة من الفاسدين من الوجهاء ويتلقى الرشاوى دون أي تردّد. «كان الجميع يقولون إن جودت باشا كان أكثر الولاة الذين حكموا دمشق فساداً»، كما كتب إدوارد مالت الذي كان سكرتير السفارة البريطانية في اسطنبول وكان في بعثة خاصة إلى سورية في أواخر عام 1878.

وتبع تظاهرات النساء، بعد ثلاثة أشهر، تعليق إعلانات مكتوبة في الأماكن العامة في المدينة تهاجم أولاً قائد الشرطة حسن آغا بوظو، وهو كردي من دمشق، وبعدها بقليل، علقت إعلانات ضد الوالي نفسه. لهجة الإعلانات هذه ما كانت «تتضمن أي إطراء للوالي الذي دُعي إلى تحسين أساليبه قبل حدوث نتائج أسوأ». أحد هذه الإعلانات دعت الشعب السوري إلى معالجة الأمور بنفسه إذا لم يحدث أي تطوير، وانتهت إلى الإعلان التالي: «لا تتخيلوا أيها السوريون أنكم تطالبون لوحدكم بإصلاح تلك المساوئ، لديكم أصدقاء راغبون ومستعدون لمساعدتكم. استيقظوا من سباتكم... يجب ترك المصالح الشخصية جانباً عندما يكون ازدهار وتطور وطنكم على المحك... سلطة الحكومة ستنتقل إليكم قريباً».

2 ـ اضطرابات منظمة

تظاهرة النساء والإعلانات التي تبعتها كانت وبدون أدنى شك إشارة إلى وجود روحية ثورية في الوطن. وقد كان للسير هنري لايارد، الذي زار سورية في خريف عام 1879 انطباع سيء إذ كتب في مذكراته:

«إن السكان، مسلمين ومسيحيين، قد توصلوا إلى قرار بأن لا يحكموا من الآن فصاعداً من اسطنبول، وإن فكرة الحكم الذاتي العربي، إن لم يكن دولة عربية مستقلة تحظى بشعبية متزايدة بينهم، وأنهم ما لم يعطوا بسرعة

تلك الإصلاحات والحقوق العادلة التي يصرّون عليها، فإنهم سيسعون للحصول عليها بأنفسهم...».

ويبدو أن الوضع قد هيأ الفرصة لتنظيم حركة، من قبل عدد من الوجهاء هوية معظمهم ما تزال غير معروفة. وفي روايةٍ حديثةٍ يذكرها أحد أحفاد واحدٍ من هؤلاء المنظمين، كما سمعها قبل عقود من والده، الذي شارك في هذه الحركة في شبابه (عادل الصلح، سطور من الرسالة، بيروت 1966). يقول عادل الصلح إنها انطلقت بمبادرة من جده أحمد الصلح، الذي كان يعيش حينها في بيروت.

ففي أواخر عام 1877 تناقش أحمد الصلح مع بعض زملائه حول مستقبل الوطن، وتمّ على ما يبدو تشكيل مجموعة وسّعت نشاطها ليطال صيدا وجبل عامل حيث لعائلة الصلح معارف. وبسبب ما لاقوه من نجاح انتقلوا إلى دمشق. وهناك، وفي بيت حسن تقي الدين أحد أنسباء الصلح، التقوا ببعض نبلاء دمشق ولقوا، كما قيل لنا، استجابة مشجعة. الخطوة الثانية كانت مناقشة المسألة مع الأمير عبد القادر الجزائري، الذي أعطاهم دعمه. وبعد هذه الاتصالات الأولية انتقلوا إلى وسط وشمال سورية. وعقد مؤتمر سري في بيروت وانتقلت اجتماعاته إلى دمشق، وانتهى باجتماع ثانٍ مع عبد القادر حيث اقترح أن يرأس هذه المجموعة وفي حال النجاح أن يكون أمير الوطن المستقبلي. ووافق عبد القادر وقام بجولة لتأمين دعم المهاجرين الجزائريين والعناصر الأخرى في سنجق عكا.

ونجد تأكيداً لوجود الحركة في كتاب عن جبل عامل، المؤلف، الذي كان عمره بضع سنوات فقط في ذلك الوقت، يذكر أسماء الأشخاص من مقاطعته الذين شاركوا في الحركة. وبسبب مشاركته ولكونه من كبار العلماء في الجبل (محسن الأمين)، تمّ نفيه كما يذكر حفيده وكاتب سيرته.

والأكثر من ذلك أنه عندما تمّ تعيين مدحت حاكماً لسورية، فإنه، على ما يبدو، قد أُعلم من قبل الباب العالي بوجود حركة في سورية هدفها

«يتعارض مع واجب الولاء للدولة العثمانية».

وكان للحركة كما قيل لنا هدفان: **الأول**، إذا أظهرت أي قوة أجنبية طموحاً حول سورية كنتيجة للحرب مع روسيا، فإن الحركة ستعمل من أجل الاستقلال التام. ولكن إذا بقيت سورية عثمانية، فإن وسيلة إنهاء الحكم الظالم لاسطنبول كانت، وكما اعتقدوا، بالحصول على حكم ذاتي للبلد ضمن إطار الإمبراطورية.

وبكل الأحوال، يظهر أنه قد كانت هناك مراقبة لنمو الحركة بنهاية عام 1878. واتخذت السلطات، كما يروي الصلح، إجراءات قمعية ضد المشاركين فيها. والأكثر من ذلك، فما يبدو أنه قد أغضب أعضاء الحركة، كان الاستيلاء البريطاني على قبرص وتعهد انكلترا بالدعم والدفاع عن الحكم العثماني في المقاطعات الآسيوية للإمبراطورية. ووازى ذلك أهميةً في إضعاف الحركة الإجراءات السياسية التي اتخذها الباب العالي ومنها تعيين مدحت حاكماً لسوريا (تشرين الثاني 1878).

3 ـ المطالبة بالحكم الذاتي

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فإن الرغبة في الحكم الذاتي استمرت. ونجد هذا المطلب في عريضة «موجّهة من قبل بعض المواطنين في سورية إلى السلطان»، والتي قدمت إلى مدحت بعد وقتٍ قليلٍ من وصوله إلى سورية. ولسوء الحظ فإنني لم أتمكّن من الحصول على النسخة الأساسية للعريضة، وما بين يدي لا يزيد عن ترجمة إنكليزية للعريضة لا تذكر أسماء موقعيها. ومن الصعب القول ما إذا كانت هذه العريضة نتاج عمل الحركة المذكورة أعلاه أو مجموعة أخرى.

وتبدأ العريضة بالفقرة التالية: «إن الحكم التركي المباشر قد أصبح أقل شعبية في هذا الوطن كنتيجة للإجراءات الأخيرة... والمزاج الاستغلالي وغير الكفء الذي رافق تنفيذ هذه القوانين من قبل... موظفين... كفاءتهم قليلة بسبب عدم اتقانهم اللغة أو تفهمهم لحاجات الشعب ومتطلبات الأخلاق أو

النزاهة».

ومن المحتمل أن هذه كانت المشكلة الأساسية للحكم العثماني في تلك الأوقات. إن نجاح نظام الحكم المركزي المباشر الذي أقامته التنظيمات، كان يتطلب وبشكل أساسي موظفين قادرين، عارفين ونزيهين، ومثل هؤلاء الرسميين كانوا قلة. الأكثرية إما أنها لم تفهم التنظيمات الجديدة أو أنها لم تمتلك مستوى عالياً كافياً من النزاهة والكفاية. وبالنتيجة فإن ما أُريد له أن يكون إصلاحاً، جلب ـ كما يرى مقدمو العريضة ـ مزيداً من الأذى للوطن. وقد أدّى هذا الاقتناع إلى بروز تظلم آخر يقوم على أن هؤلاء الموظفين كانوا غرباء عن الوطن. والعناصر الوطنية، كما يؤكدون، قد «حرمت من أي منصب هام»، وأن «مناصب الثقة» قد خصصت «للأشخاص الذين يعيشون في العاصمة». وتَبع هذه التظلمات حول الموظفين والإصلاح، تظلمات تتعلق بالسياسة الاقتصادية للباب العالي.

أبواب الإمبراطورية كانت مفتوحة بدون تمييز لاستيراد البضائع الأجنبية المصنعة، وقد أدّت هذه السياسة إلى القضاء على الصناعات المحلية. ازدادت الضرائب وما تزال في ازدياد. إجراءات الطابو كانت «معقدة وغير سهلة التطبيق»، و«أنزلت بالزراعة مصيبة قاتلة». لقد حولت أراضي المزارعين من ملكية خاصة إلى أراضٍ أمبراطورية، وأدى هذا الإجراء إلى تخفيض هائل في قيمة هذه الأراضي. ومن ناحية ثانية، بقيت الأراضي في جبل لبنان ومصر ملكاً. وتساءل الناس كيف يمكن للباب العالي إصدار مثل هذا القانون «دون استشارتهم». وباختصار، فإن الحكم المركزي المباشر لاسطنبول أدى إلى خراب الوطن، و«المواطنين المروعين من حكم استبدادي طويل، يبدو أنهم خائفون من رفع أصواتهم أو التعبير العلني عن احتجاجاتهم». الحل لهذه «المصائب التي تئن منها سورية» كان، كما اقترح مقدمو العريضة:

> «تقليص الارتباط مع العاصمة فيما يتعلق بالترتيبات الإدارية أي، تحقيق وحدة تتلاءم ومصالح الطرفين. . . مثل الأخذ بالنظام الذي يخضع له جبل لبنان، المركز والعمود الفقري لسورية، أو الاندماج

والوحدة مع ذلك النظام».

وكانوا يتوقعون رفض السلطان لمثل هذا التوجّه المتطرف، ولذا اقترحوا إضافة إلى بعض المسائل البسيطة، خمس نقاط أساسية، طالبوا أن تحكم ولاية سورية في المستقبل على ضوئها. إلا أن هذه المقترحات لم تختلف جوهرياً عما ذكر أعلاه سوى أنه لم يكن هناك أي اقتراح للاندماج مع جبل لبنان.

لقد طالبوا بأن لا تقل فترة الحاكم العام المعين عن خمس سنوات؛ وأنه يجب أن تكون لديه السلطات الكاملة لاختبار وصرف الموظفين الأقل رتبة منه (ما عدا القضاة وضباط الشرطة الذين يعينون من قبل الحكومة المركزية بناءً على توصية الوالي، ويقومون بواجباتهم تحت سلطته)؛ وهو ينظم الضرائب «بالتشاور مع مندوبي الشعب» وموافقة الحكومة المركزية (التي ستستمر في إدارة مراكز الضرائب في المرافئ)؛ وإنشاء قوة عسكرية محدودة من السكان المحليين على نفقة البلد؛ وتطبيق نظام تسجيل الأراضي المتبع في جبل لبنان على الأراضي في سورية أيضاً.

وتنتهي العريضة إلى الاستنتاج بأن نظام حكومة ما قبل التنظيمات في سورية «غالباً ما يتندم عليه عند ذكره» لأنه ومنذ ذلك الحين، «فإن سورية باستثناء بيروت ولبنان. . . قد أفقرت، وتراجعت، وقلّ عدد سكانها بسبب آثار الحكم السيء ورذيلة القوانين المتناقضة». واختتموا العريضة بالدعاء لأن تتحقق «إصلاحاتهم» التي يطالبون بها «في أقرب وقت ممكن، خاصة عندما نتذكر بأن مثل هذه الترتيبات لا تتنافى مع الطرق التي كانت سائدة في الفترات السابقة وحتى عام 1840».

وكما رأينا، فإن العريضة تهتم بمصلحة سورية. وما جعل واضعيها واعين لوضعهم كان مثال جبل لبنان بوضعه الخاص حيث كان محكوماً من قبل إدارة نظامية، كان أعضاؤها من الجبل سوى الحاكم. وتدير أموالها ونظام ضرائبها بنفسها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تجنيد إجباري ولا جيش كبير نسبياً

لإعالته، ولذا كان جبل لبنان مزدهراً نسبياً. وكان السوريون كما كتب القنصل ألدردج «منذ وقت طويل يحسدون وبازدياد لبنان على الإدارة الأفضل الموجودة فيه». وهذه الرسالة تعود إلى نهاية تشرين الأول 1878، وربما كانت تعكس مزاج الشعب في الفترة التي وُضعت فيها العريضة.

وفي الواقع، فإن واضعي العريضة لم يطمحوا إلى أي شيء آخر سوى ذلك. فالعريضة لم تهتم بانفصال سورية عن الإمبراطورية، وإنما بإعادة إحياء نظام من الحكم اللامركزي مشابه لذلك الذي كان قائماً قبل التنظيمات، مؤمنين أن النظام الجديد هو مصدر الفساد المباشر! وبسبب الأوضاع التي سادت في سورية في ذلك الوقت، فمن الممكن أننا لا نبتعد عن الحقيقة إذا افترضنا أن العريضة تعكس رأي شريحة عريضة نسبياً من المواطنين.

4 ـ مهمة مدحت في سورية

لا نعلم إلى أي مدى أخذ السلطان العريضة بعين الاعتبار. ولكن من الواضح أنه يعارض أي اقتراح يمكن أن يؤدي إلى إضعاف سلطة اسطنبول المباشرة على سورية أو بالحقيقة على أي جزء متبقٍ من الإمبراطورية.

ومن خلفية معارضته لحركة سورية تطالب بالحكم الذاتي، ينبغي جزئياً فهم سياسة السلطان في سورية، وفي الحقيقة في الأراضي العربية ولسنوات عديدة. بدايات هذه السياسة كان يمكن الشعور بها حوالي ذلك الوقت. الخطوات الأولى لسياسته الإسلامية كانت قد اتخذت. وهذه السياسة بتركيزها على الطابع الإسلامي للدولة كان من أهدافها صرف انتباه الرأي العام الإسلامي وإعادة كسب ولائه للسلطان كخليفة. إلاّ أنه وبشكل غير مباشر، منعت هذه السياسة قيام مجتمع سوري موحد (والذي يشكل خطوة ضرورية لأي عمل سياسي). **ثانياً**، لقد حاول السلطان إضعَاف الأعيان المسلمين الذين اكتسبوا سلطة كبرى في ظل التنظيمات على الرغم من استمراره، وعلى صعيد واسع، في اتباع سلوك إغداق ألقاب الشرف المدنية والدينية على العديد من النبلاء، وهبة بعضهم الامتيازات والتعويضات ودعوة عدد من المشايخ، الذين اعتبروا

بارزين في مناطقهم، لزيارة اسطنبول حيث تمّ استقبالهم بحفاوة مميزة. والأكثر من ذلك، إعطاء الأوامر لإصلاح عدد من الجوامع، والمقامات المقدسة والمزارات. هذه السياسة التي اتبعت خلال كامل عهد السلطان عبد الحميد كانت قد صارت واضحةً في هذه المرحلة من حكمه.

لم يكن السلطان عبد الحميد وحيداً في قلقه حول أوضاع سورية؛ الحكومة البريطانية أيضاً شاركته هذا القلق. لقد كان ما يزال من مصلحة بريطانيا أن ترى سيطرة اسطنبول الكاملة على مقاطعاتها في آسيا. **أولاً**، من أجل جعل الإمبراطورية العثمانية قادرة على الصمود بوجه التوسع الروسي، وثانياً من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية والطريق إلى الهند. وكانت «تركيا الآسيوية» في عين وزير الخارجية اللورد سالزبوري، المصدر الفعلي للسلطة التركية، إذ إنها «حاضنة جنودها».

ومن أجل مراقبة الأوضاع عن كثب في سورية، أرسل لايارد سكرتير السفارة إدوارد مالت للتجول في المنطقة (تشرين الثاني ـ كانون الأول 1878)، وقام هو بنفسه برحلة مماثلة بعد عشرة أشهر. وبدا للإثنين أن معظم عدم الرضا والاغتراب كانا عائدين للفساد وعدم النزاهة الرسمية. آخذاً هذا بعين الاعتبار ومتبعاً نصيحة اللورد سالزبوري القائلة بأن «الرجال الجيدين» هم أفضل من «مؤسسات ورقية» في تشكيل «حكومة جيدة»، ضغط لايارد «المؤثر على السلطان بشكل قوي» من أجل إعادة مدحت من المنفى، وجعل السلطان أيضاً يعين الصدر الأعظم السابق حاكماً على سورية.

ولكن، وعندما وصل مدحت إلى دمشق في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1878، وجد بأنّ نفوذه وصلاحياته المحدّدة في فرمان تعيينه كانا اعتياديين. وقد كان مقتنعاً، وكما يبدو، بأنه لا يستطيع تحقيق مهمته دون صلاحيات شاملة مماثلة لتلك التي حصل عليها أثناء حكمه للمقاطعات السابقة (في الدانوب وبغداد). وبالإضافة إلى ذلك، يظهر أنه طالب بضمان استمرار ولايته لمدة خمس سنوات. إلا أن السلطان ما كان ليسمح له أبداً بصلاحيات كاملة. مطالب مدحت كانت توازي طلب الحكم الذاتي، كما عبرت عن ذلك

مجلة تركماني حقيقة، الناطقة باسم عبد الحميد.

وفي الواقع، كان مدحت مقتنعاً بضرورة إعطاء سلطات واسعة لولاة المقاطعات كما حدّد ذلك قانون الولايات الصادر عام 1864، والذي ساهم مدحت إلى جانب فؤاد في وضعه. أو كما يحدّد دستور عام 1876 (المادة 108) بأن إدارة المقاطعة يجب أن تكون قائمة على اللامركزية. ومن المحتمل أنه كان يعتقد بأن الإمبراطورية العثمانية لا يمكن أن تحكم بشكل سليم دون نظام اللامركزية. إلا أن السلطان وتياراً محافظاً قوياً في اسطنبول ما كان بإمكانهم أبداً قبول مثل هذا الرأي.

وكانت تلك في الواقع واحدةً من المسائل التي أدت إلى الانقسام بين الاتجاه العثماني الذي يمثله مدحت، والاتجاه المحافظ الذي يمثله محمود نديم. ومن الواضح أن السلطان لم يكن يثق بمدحت بسبب ما تقدم.

والأكثر من ذلك، فإن عبد الحميد، وكما يبدو، لم يعجب بأسلوب مدحت في الحكم. مفهوم مدحت للإصلاح لم يكن قائماً وببساطة على إصلاح ميكانيكية الحكومة التي يمكن بعدها أن تكون أداة التحديث. فسمعته كإصلاحي مميز تكمن في مقدرته على دفع المحكومين من أجل العمل على تحديث مجتمعهم ومؤسساتهم في ظل إرشاداته النيرة. وفي النهاية سيؤدي هذا التوجّه إلى بروز روحية عامة ورغبة من قبل سكان المقاطعة من أجل مساهمة فعّالة في قضاياهم الخاصة. عنصر آخر في مفهوم مدحت لحكومة المقاطعة والذي من المحتمل أن يكون عبد الحميد قد عارضه، هو إيمانه بتساوي كل الرعايا بغض النظر عن معتقدهم. «مدحت باشا رجل ليبرالي جداً ودون أية أفكار دينية مسبقة» كما نقل عن لسان السفير الفرنسي في اسطنبول.

وقد عمّقت هذه المسائل واختلافات أخرى عدم الثقة والشك اللذين يشعر بهما السلطان أساساً نحو مدحت. وكما يروي لايارد في مذكراته: فإن السلطان: «... كان يؤمن بأنه في صميمه جمهوري واشتراكي...». وبسبب خوفه من البيروقراطية، فإن السلطان قد حرم كبار موظفيه صلاحيات واسعة

ومستقلة. والأكثر من ذلك، فإنه كان مؤمناً بأن سلطة الدولة تكمن في نفوذ السلطنة وقدرتها على الاحتفاظ بسيطرة تامة على شؤون الإمبراطورية. فكرة أن يمتلك حاكم الولاية صلاحيات واسعة كانت مرفوضة بالمطلق من قبله، وخاصة في قضية مدحت.

ولكل هذه الأسباب يمكننا أن نتصور إلى أي درجة تنازل السلطان عبد الحميد للسفير لايارد في إرساله مدحت إلى سورية. إلا أنه رفض إعطاءه صلاحيات أوسع من تلك المعطاة للحكام الآخرين. ولكن، وبسبب ضغوطات مدحت، أعطاه السلطان حق تعيين المتصرفين (نواب الحكام).

حكومة مدحت في المقاطعة السورية قد نوقشت من قبل الأستاذين شامير وصليبي. وسأناقش هنا بعض مظاهرها التي لم يتم التركيز عليها من قبل هذين المؤلفين. لقد تجاهل مدحت سياسة الباب العالي واتبع اتجاهاً خاصاً به.

أولى الخطوات التي اتخذها مدحت في سوريا كانت في ضرب نفوذ الزمرة المحلية من النبلاء الدمشقيين الذين كان لهم نفوذ على قضايا المقاطعة. هؤلاء النبلاء الذين أصبحوا أثرياء ومتنفذين منذ أواسط الستينات بسبب تأييدهم المطلق للسياسة العثمانية، كانوا يحتلون معظم المراكز العالية التي كان مسموحاً للسكان المحليين بملئها. ثلاثة منهم كانوا متصرفين، وكانوا من أوائل السكان المحليين في توليهم هذا المنصب منذ التنظيمات. وهم محمد اليوسف، الذي كان في نهاية عام 1878، حاكم حماه؛ عثمان مردم بيه، حاكم حوران، وهللو العابد، حاكم نابلس. والرابع، والذي كان يعتبر أكثر الرجال نفوذاً في دمشق، كان محمد سعيد شمدين، أمير قافلة الحج. وهؤلاء لم يكونوا فقط المتنفذين الكبار ولكنهم كانوا أيضاً دمشقيين جدداً نسبياً (ما عدا مردم بيه)، وفي بعض الحالات من أول أو ثاني جيل في المدينة. اليوسف، شمدين والعابد كانوا من أصول كردية بينما كان مردم بيه من أصل تركي. وبكل الأحوال فإنهم جميعاً كانوا معروفين بفسادهم وإساءة استخدامهم لسلطاتهم. عزل مدحت الثلاثة الأوائل وحاول دون أن ينجح إلغاء

الانفاق على قافلة الحج لأسباب اقتصادية. ولكن من المحتمل أن يكون بعمله هذا قد جلب لنفسه العديد من المشاكل في مركز عمله، كما أدّى هذا وبدون أدنى شك إلى عدم رضا الباب العالي لأن عمله كان يتناقض مع السياسة الرسمية السابقة المتبعة في دمشق منذ خمسة عشر عاماً ولأن هؤلاء النبلاء كانوا محميين من مراكز عليا.

ومن ناحية ثانية، استخدم مدحت صلاحياته التي تسمح له بتعيين متصرفين وموظفين آخرين، وعين عدداً لا بأس به من السكان المحليين في مراكز إدارية. مثلاً، عين أحمد الصلح وأحمد أباظة من بيروت، واللذين كان ينظر إليهما كرجلين نزيهين، في مركز المتصرفية، الأول في اللاذقية والثاني في حماه. كما عيّن عشرة آخرين في مركز القائمقامية وكان من بينهم مسيحي (لطف الله نوفل من طرابلس) وذلك للمرة الأولى منذ بداية عهد التنظيمات، خارج جبل لبنان.

وجه آخر لحكومة مدحت في سورية كان، كما رأينا أعلاه، تشجيع التقدم الثقافي والتربوي للمجموعة الإسلامية. وكانت بدايات هذه الحركة قائمة قبل وصوله. واتبع مدحت أيضاً سياسة خاصة به، كممثل للباب العالي، كان من المتوقع منه أن يهتم وأن يوسع المدارس الرسمية (الرشدية والإعدادية) ولكنه بدلاً من ذلك، بموافقته أو في بعض الحالات بتوجيه منه، تم تأليف جمعيات في العديد من القرى لإنشاء مدارس أهلية بينما كان نصف مدارس الحكومة خالياً.

وقد عامل مدحت المسيحيين معاملة جيدة، مبتعداً عن سياسة سابقه جودت الذي صدمت أعماله البستاني. ومن ضمنها انتخاب مجلس بلدي في دمشق لم يتضمن أي مسيحي. وفي ظل مدحت، أعيد انتخاب المجلس ووجد ثلاثة أعضاء غير مسلمين أماكن لهم بين أعضائه. وبالإضافة إلى تعيين قائمقام مسيحي، استخدم مدحت عدداً من المسيحيين في الخدمة القضائية وعين مسيحياً على رأس المحكمة التجارية في طرابلس بدلاً من مسلم. ولم يتردّد أيضاً في الشنق العلني في البازار لبعض المسلمين الذين قتلوا مسيحيين.

وقد تذكر معاصروه هذه السياسة طويلاً.

هذا الخط السياسي المستقل ما كان ليقرب مدحت من السلطان أو يهدئ من شكوكه به. منذ أوائل السبعينات هدفت السياسة العثمانية في سورية إلى المحافظة على سيادة المسلمين وضرب التعاون الإسلامي ـ المسيحي. لا شيء في أعمال مدحت يفترض أنه مستعد للقيام بذلك. على العكس، «أكثر المظاهر أهمية لحكمه كانت جمعه العناصر المختلفة معاً وتوحيده بين قلوبهم بغض النظر عن معتقداتهم... بشكل لم يسبق له مثيل»، كان هذا انطباع أحد الكتاب السوريين المعاصرين وكانت النتيجة أنه عندما تجددت اضطرابات الحركة السياسية في صيف 1880، فإن السلطان قام مباشرةً باستدعاء مدحت.

لم يعط مدحت صلاحيات كاملة، ولا الإصلاحات التي اقترحها ما عدا تشكيل قوة شرطة جديدة وجندرمة جديدة، وكان هدفها فرض حالة أمنية أفضل في الوطن. لم يكن قادراً على محاربة الفساد وإساءة استخدام الإدارة لأسباب عديدة أقلها عدم قدرته على رصد الأموال اللازمة للإصلاح. أقل من نصف مداخيل سورية صرفت عملياً لمصلحة الأهالي. وباختصار لم يكن قادراً على استحداث الإصلاحات التي رآها ضرورية لإرضاء السوريين.

وأكثر من ذلك، ربما شعر مدحت بأن عمله التوفيقي قد دمّر بسبب نفوذ الاتجاه المحافظ المتصاعد الذي أصبح مسيطراً في اسطنبول. في صيف عام 1879، استدعي محمود نديم، أحد الشخصيات البارزة لهذا الاتجاه، من المنفى. وفي تشرين الأول عين وزيراً للداخلية. هذا الاتجاه سار يداً بيد مع السياسة الإسلامية للسلطان التي كانت قد بدأت بالتشكل. ربما شعر عبد الحميد بأن مثل هذه السياسة ستكسبه تعاطف رعاياه المسلمين أكثر مما يمكن أن تكسبه إصلاحات واليه.

هذا التطور، الذي تزاوج مع عدم قدرته على تحقيق الإصلاحات الضرورية ثبّط من همة مدحت ودفعه إلى تقديم استقالته بعد أقل من سنة على وجوده في مركزه. إلا أن السلطان رفض قبولها. غير أن حماسة مدحت كانت

قد تلاشت وبدأ يهمل واجباته وعندما لم يصدر أي شيء حول المطالب الجديدة بمزيد من الصلاحيات من قبل الباب العالي قدم استقالته مجدداً (31 أيار 1879) ومجدداً تمّ رفضها.

5 ـ تجدد الاضطرابات

بسبب إصرار السلطان على إبقاء إدارة شؤون سورية بكاملها بين يديه وبسبب شكوكه بمدحت، انتهت مهمة الأخير بالفشل وانتهت معها الآمال الكبيرة لجزء واسع من السكان بالإحباط. وكنتيجة لذلك فإن صدى عدم الرضى أصبح عالياً مجدداً وتجدّدت الاضطرابات السياسية.

ثمرات الفنون، الناطقة باسم برجوازية بيروت المسلمة رفضت مجدداً انتشار الفساد بين الرسميين وطالبت مجدداً بحصة واسعة للسكان المحليين في إدارة الدولة. ويتذمّر الكاتب بأن الدولة ليس لها مصلحة في تعيين الرسميين الذين يعرفون لغة وعادات الشعب. أبناء البلد لم يكونوا يعينون في المراكز الهامة، لا في سورية ولا في العاصمة اسطنبول. العرب (الجنس العربي) كانوا مبعدين عن هذه المراكز. نحن مهملون، كتب المحرر في مقالة أخرى. الوقت قد حان لمعالجة هذه المسائل بأنفسنا ولتطوير وضعنا، يجب أن نستيقظ من سباتنا. «نبلاء الشعب (الأمة) يجب أن يعطوا إرشادات صادقة حول كيفية إنقاذ الوطن من قلقه ومعاناته». البستاني الذي كان يبشّر دائماً بكتاب العثمانية المقدس، أضاف صوته المعتدل إلى هذه الحملة الصحفية، وأشار بوضوح إلى السياسة الإسلامية الجديدة للسلطان:

> «مطالبنا مبنية على القانون... بما يتوافق مع روح العصر، الذي وضعه سعادة السلطان في الدستور الذي جعل من جميع سكان السلطنة أمة عثمانية واحدة».

كتب البستاني مقالته الهامة السالفة الذكر في آب 1879. أول هذه المطالب أن السكان ككل وبغض النظر عن الدين ينبغي أن تكون لهم حصة في الإدارة المحلية وغير المحلية بما يتناسب ومبدأ وحدة الأمة العثمانية ومن

أجل تقوية أواصر الأخوة الوطنية في كل السلطنة. «في الإدارة، والقضاء والشؤون الأخرى». وأضاف:

> «الانتماء الطائفي ينبغي إغفاله. هدفنا يجب أن يكون إقامة وحدة وطنية هي الوحدة العثمانية. القوانين الصادرة التي تفصل المسائل الدينية عن الشؤون الإدارية والقضائية، يجب أن توضع موضع التنفيذ».

وطالب بالإضافة إلى ذلك بتثبيت رواتب كافية لكل الرسميين وأعضاء الشرطة فيتخلون بذلك عن الوسائل الفاسدة. اقتراحاته الأخرى كانت تتعلق بالتطور، وجمع الضرائب، والطلب بإلزامية التعليم. وأنهى مقاله بتحذير شعب سورية والدولة. فالتقدم، كما قال، لا يمكن تحقيقه حتى يتم ترك الاختلافات الدينية جانباً وحتى يدرك الشعب بأن الدعوة للتعصب ستؤدي في النهاية إلى التخلف وضياع ثرواتهم واستقرارهم. وانتهى مخاطباً السلطات بأن الدولة، التي لا تنظر إلى سكانها كإخوة في وطن واحد هي دولة منقسمة على نفسها. والأوضاع السائدة تتضمن بدون شك الكثير من المخاطر.

في هذا الجو من تجدد عدم الرضى، كان بعضهم على ما يبدو، يحاول جمع «مجلس وطني». لا نعرف شيئاً عن هذه المحاولة سوى رسالة في «ثمرات الفنون» موقعة من قبل وجيه دمشقي، سعيد الكيلاني، يدين فيها الفكرة ومروجيها. ولم يوضح كاتب الرسالة من كان يعني، ولكن بما أنه أنهى رسالته بمدح السلطان والوالي بإمكاننا أن نفترض بأمان أنه لم يكن مدحت.

إلا أنه يبدو، أن فشل فكرة هذا المؤتمر قد دفعت إلى وضع سلسلة من الإعلانات الثورية في بيروت، وطرابلس، وصيدا ودمشق، تفصل بينها فترات قصيرة امتدت من حزيران إلى كانون الأول 1880.

ظهور الإعلانات لم يكن شيئاً جديداً وقد رأينا أنه وقبل عامين فإن إعلانات قد وضعت ضد جودت باشا في دمشق. وفي عام 1883 ظهرت

إعلانات أكثر في هذه المدينة. كما ظهرت هذه الإعلانات مجدداً في مكة عام 1885 ضد الوالي عثمان باشا. ويبدو أنها كانت طريقة تعبير عن عدم الرضى ولم تكن تتبع بالضرورة بأي أعمال عنف. إلا أن ما جعل إعلانات 1880 في سوريا مميزة هي أنها هدّدت باللجوء إلى مثل هذا العمل، وقد أدانت ليس هذا الوالي أو ذاك وإنما «الأتراك» بالاسم كأمة حاكمة، كما أنها تضمنت مطالب محددة ذات طبيعة سياسية. ويبقى الأكثر أهمية أن «الجمعية» التي وقفت وراء هذه الإعلانات ضمت مسلمين ومسيحيين. لن نناقش مضمون هذه الإعلانات هنا؛ فلقد تم القيام بذلك. وإنما يجب أن نركز على الجمعية نفسها وعلى الإعلان الأخير الذي ظهر مساء 31 كانون الأول/ ديسمبر 1880. وما كان مميزاً أنها كانت ليلة رأس السنة.

لقد أخبر فارس نمر الدكتور زين بأن الجمعية التي انتمى إليها كانت مسؤولة عن هذه الإعلانات، وأنها تضمنت مسلمين، وأنهم وافقوا مع بقية الأعضاء على «محاربة المظالم التركية والمحسوبية، وعلى تأكيد عروبتهم وإصرارهم على حقوق متساوية للعرب والأتراك». وقد أكد المراقبون المعاصرون هذا القول.

هذا التعاون في التحرك السياسي بين المسيحيين والمسلمين كان ظاهرة جديدة وصادمة. إلا أنه كان قد سبقه تعاون على المستوى الاجتماعي والثقافي كما كان الوضع في بيروت. وكما رأينا، فإن عضوية الجمعيات الثقافية في هذه المدينة شملت جميع المجموعات، وكذلك عضوية المحافل الماسونية التي أدخلت إلى سوريا في الستينات. وهو إشارة إلى أنه كان بين السكان المسلمين طبقة وسطى بارزة ذات مصالح مماثلة لمصالح الطبقة الوسطى المسيحية.

وهناك إثبات آخر بأنه في أواخر السبعينات كان المسيحيون والمسلمون ينضوون معاً في العديد من النشاطات المختلفة. كانت بيروت السبّاقة إلا أن هذه النشاطات قد وجدت في بلداتٍ أخرى أيضاً. لم يعد ينظر إلى المسيحيين باعتبارهم المسؤولين عن الحقد والتعصب، كما أظهرت أحداث

عام 1860. كان انطباع لايارد من خلال زيارته لسورية عام 1879 «أن روحية عدم التسامح والتعصب قد تضاءلت بشكل كبير. . . بين المسلمين» وهذا الانطباع محتمل أن يكون فعلاً حقيقياً. العمل السياسي الموحد كان على بعد خطوة واحدة فقط من التعاون على هذه المستويات.

لكنّ التعاون بين المسلمين والمسيحيين في عمل سياسي موحد لم يستمر طويلاً. فالعديد من المسلمين كما يبدو، قد شاركوا في الاحتجاج على سوء الحكم واضطهاد السلطات. ولكن عندما وعد السلطان بحكومة أفضل وبخاصة عندما أطلق سياسته الإسلامية، يبدو أن العديد من المسلمين فقدوا حماسهم لأي عمل سياسي ضد اسطنبول. إضافة، إلى أن بعض الإجراءات يبدو أنها قد اتخذت بين حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 1880، ولا نعرف طبيعتها، ولكن يظهر أنها أدت إلى انشقاق «الحركة».

الإعلان الأخير، إعلان 31 كانون الأول 1880، يبدو أنه عكس هذا التغيير في موقف المسلمين. ويُقرأ كطلب إليهم بعدم التخلي عن القضية؛ «فالأتراك» كما يقول الإعلان:

> قد ألغوا شريعتكم المقدسة واستخفوا بقداسة كتبكم، حتى أنهم أصدروا تشريعات لتدمير لغتكم النبيلة. . . لقد أخذوكم كعبيد. . . ولكنكم كنتم الحكم بالأمس. . . ومن خلالكم تحققت الفتوحات [الإسلامية] الواسعة. . . لقد سرق الأتراك (الخلافة) منكم. أنظروا كيف أن رجالكم يرسلون إلى أرض المعركة ويتعرضون للموت والمعاملة [السيئة] التي يتلقونها. ثم أنظروا إلى أوقافكم الدينية كيف تدار وبأي طريقة تصرف [مداخيلها]».

ثم تنتقل الإعلانات لعرض المطالب، وكان أولها «الحكم الذاتي الذي نتشارك فيه مع إخواننا اللبنانيين وبذلك تجمعنا المصالح الوطنية معاً». وهددوا باللجوء إلى العنف إذا رفضت هذه المطالب. وبالتأكيد لم يحصل شيء. المطالب لم تتحقق ولم تتبعها أي اضطرابات في المناطق المستقرة في سوريا. ورأى المراقبون بأن الإعلانات لم تؤد إلى أي تحرّك ولو بسيط. على

العكس، من دمشق إلى بيروت والنواحي الأخرى في سورية أرسلت عرائض إلى اسطنبول تؤكد الولاء للسلطان. وكان هذا الإعلان الأخير آخر تحرك لحركة محتضرة. واحتاج الأمر إلى عقدين من الزمان ليتحرّر المسلمون من السياسية الحميدية، وعندما ابتدأت الاضطرابات مجدداً في نهاية القرن، اتخذت عندها طابعاً عربياً إسلامياً لا طابعاً سورياً عربياً.

العنوان:	مدحت باشا في سورية (1878 - 1880)
المصدر:	الإجتهاد
الناشر:	دار الإجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر
المؤلف الرئيسي:	أبو منة، بطرس
المجلد/العدد:	مج 11, ع 45,46
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	ربيع
الصفحات:	169 - 188
رقم MD:	505353
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	مدحت باشا ، بن حاجي حافظ أشرف أفندي ، ت 1301 هـ ، سوريا ، الحكم العثماني ، سياسة و حكومة ، الأحوال السياسية ، الملوك و الحكام، الحركات الإصلاحية ، الإصلاح السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/505353